

الأزمة الروسية الأوكرانية وتهديد التوازنات الاقتصادية العالمية

The Russian-Ukrainian crisis and the threat to global economic balances



بوزيدي حمزة

جامعة البليدة 2 (الجزائر)

h.bouzidi@univ-blida2.dz

تاريخ الإرسال: 2023/03/01 تاريخ القبول: 2023/04/28 تاريخ النشر: 2023/06/01

ملخص:

حقائق جديدة وتغيرات كبرى شهدها العالم على خلفية الحرب في أوكرانيا، وعليه، تلقي هذه الدراسة الضوء على تداعيات الصراع بين روسيا والغرب على الاقتصاد العالمي، وامتداد تداعيات هذا النزاع من خلال القنوات الإضافية، كالعقوبات الاقتصادية والإجراءات المضادة لها والتحالفات لتضيق تعقيدات طويلة الأجل إلى منظومة التكامل الاقتصادي العالمي، وتزيد من احتمالات تجزئة حركة التجارة والاستثمار الدوليين. كلها عوامل تدفع نحو المزيد من التفكك الحاصل في النظام الاقتصادي الدولي.

الكلمات المفتاحية:

الأزمة الأوكرانية، روسيا، الاقتصاد العالمي، الطاقة، الاستراتيجية.

Abstract:

New realities and major changes in the world due to the war in Ukraine. This study sheds light on the repercussions of the conflict between Russia and the West on the global economy and the extension of the repercussions of this conflict through additional channels, such as economic sanctions and countermeasures, and alliances, to add long-term complications to the system of global economic integration, and increase the possibilities of fragmentation of the movement of international trade and investment. All of these factors push towards further disintegration in the international economic system.

Key words:

Ukrainian crisis, Russia, global economy, energy, strategy

مقدمة:

تعتبر الأزمة الأوكرانية على الصراع الدائر بين روسيا والغرب في إطار التنافس على مناطق النفوذ، والتي كانت لها انعكاسات دولية واسعة، حيث تسعى روسيا لإبراز مكانتها الدولية والإقليمية، من خلال الحرص على تحقيق مصالحها الجيوستراتيجية عن طريق السعي لإبقاء نفوذها الجيوسياسي، خاصة على الدول المحيطة بها

والتي أهمها أوكرانيا، من خلال جعلها خط احمر لامتداد التوسع الغربي، حيث تعتبر روسيا أن أوكرانيا لا يمكن لها أن تكون خارج إستراتيجية الأمن القومي الروسي، في حين لم يسعى الغرب لمعالجة الأزمة الأوكرانية بشكل يسمح بمنع وقوع الحرب أو التوسط لإيقافها، بل كانت جميع القرارات تدفع نحو مزيد من التصعيد لجر روسيا نحو مستنقع الحرب، حيث كانت الجهود الغربية والأميركية موجهة لوضع خطط معاقبة روسيا وإضعافها، من خلال تطويق الاقتصاد الروسي بالعقوبات في محاولة لتكرار تجربة الانهيار الاقتصادي التي أدت لانهيار الاتحاد السوفياتي، خاصة فيما يتعلق بالقطاع الاقتصادي الأكثر حيوية بالنسبة لروسيا وهو قطاع الطاقة .

كما سعت الدول الغربية إلى إيجاد بديل عن الغاز الروسي في السوق الأوروبية مما يفقد روسيا دورها السياسي في هذه الساحة، وكان رد الفعل الروسي مواجهة تلك العقوبات والتي أثرت فعلياً في الاقتصاد الروسي، وذلك من خلال التهديد بالوقف التام لهذه الصادرات وهو ما يشكل تهديداً للاقتصاد الأوروبي إضافة إلى أن هذه التداعيات الاقتصادية قد تكون أكثر حدة وخطورة على الاقتصاد العالمي، الذي يواجه تحديات أساسية تتلخص في أزمة إمدادات الطاقة وارتفاع أسعارها، واضطراب سلاسل التوريد العالمية بسبب تعطل العديد من مفاصل قطاع الخدمات اللوجستي، خاصة النقل، بفعل التطورات على ساحة الحرب الروسية الأوكرانية.

وبذلك تبرز أهمية الدراسة في أنها جاءت لاستخلاص الدروس من نتائج الحرب الروسية على أوكرانيا في المجال الاقتصادي لتحديد حجم الضرر الواقع نتيجة هذا الصراع على التوازنات الاقتصادية العالمية وتحليل الآثار والمخاطر المحتملة لتلك التداعيات وتوقعاتها المستقبلية، كون روسيا و أوكرانيا بحكم موقعهما الاستراتيجي وما تحتويانه من موارد تمثلان نقطة ارتكاز للاقتصاد العالمي، في ظل المكانة الكبيرة التي تتمتع بهما روسيا وأوكرانيا في الأسواق العالمية للطاقة والغذاء، حيث تعتبر روسيا أكبر فاعل طاقي في أوراسيا بفضل قدراتها الطاقوية الهائلة كأحد أهم منتجي ومصدري الطاقة . في حين تتمثل قوة أوكرانيا فضلاً عن موقعها الإستراتيجي، في مواردها الطبيعية المتمثلة في القطاعين الزراعي والتعديني، حيث أصبحت أوكرانيا جزءاً حيوياً من الاقتصاد العالمي بما تلعبه سلعها من أدوار مهمة في عديد من الأسواق العالمية. وبناء عليه، فإن الإشكالية الرئيسة التي تعالجها الورقة البحثية، يمكن صياغتها على النحو التالي: ما مستقبل التوازنات الاقتصادية العالمية في ضوء تطورات الحرب الروسية الأوكرانية؟.

ومحاولة منا للإجابة على الإشكالية قمنا بصياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- تتجاوز تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية حدود الدولتين لتضيف تعقيدات طويلة الأجل على التوازنات الاقتصادية العالمية، وتدفع نحو المزيد من التفكك في النظام الاقتصادي الدولي

يتمثل الهدف الأساس من الدراسة في دراسة تأثير الحرب الروسية الأوكرانية في الاقتصاد العالمي في ظل المكانة الكبيرة التي تتمتع بهما روسيا وأوكرانيا في الأسواق العالمية للطاقة، ولاسيما بعد استخدام موسكو ورقة

الطاقة سلاحا اقتصاديا وسياسيا في حربها في مواجهة سلاح العقوبات الاقتصادية الغربية، الأمر الذي سيكون له تأثير كبير في الاقتصاد العالمي باعتبار الطاقة المحرك الأساسي للاقتصادات العالمية.

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج كأدوات للتحليل، منها المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات المتوفرة عن سياقات الحرب الروسية الأوكرانية وتحليل نتائجها الاقتصادية العالمية، وكذا المنهج التاريخي والذي تتجلى استخداماته عند الإشارة إلى الخلفيات التاريخية للصراع الروسي الأوكراني بغرض استقراء الأحداث التي شهدتها المنطقة.

ولأجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعنا في ذلك خطة متكونة من أربعة مباحث، وهذا استجابة لطبيعة الموضوع وضرورته المنهجية وكانت الخطة كالتالي: المبحث الأول: السياق التاريخي والاستراتيجي للصراع بين روسيا وأوكرانيا، المبحث الثاني: العقوبات الاقتصادية.. إخضاع روسيا أم معاقبة الأوروبيين، المبحث الثالث: أهمية روسيا وأوكرانيا في الأسواق العالمية للغذاء والطاقة، المبحث الرابع: تداعيات الأزمة الروسية - الأوكرانية علي الاقتصاد العالمي.

المبحث الأول

السياق التاريخي والاستراتيجي للصراع بين روسيا وأوكرانيا

ترتبط الحرب الروسية-الأوكرانية بالعديد من السياقات والأبعاد التي كان لها أهميتها في تطورات وتداعيات الحرب، حيث مثلت هذه الأخيرة فصلا من فصول مواجهة ممتدة، كانت بدايات هذا الفصل مع التحولات السياسية في شرق أوروبا سنة 1991 وحصول أوكرانيا على استقلالها في نفس العام، وصولا إلى استخدام القوة العسكرية الروسية ضد أوكرانيا سنة 2022.

المطلب الأول: جذور الصراع بين روسيا - أوكرانيا.

تعد الأزمة الأوكرانية من أبرز الأزمات الجيوسياسية المعقدة التي تواجه أوروبا بعد فترة الحرب الباردة، وهذا لأهمية أوكرانيا الكبيرة للغرب وروسيا، سواء كان ذلك من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الإستراتيجية، في ظل سعي من جهة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لمحاصرة روسيا جغرافيا عن طريق جمهورياتها السابقة، ومن جهة أخرى رغبة الرئيس الروسي "بوتين" في استعادة مكانة روسيا، حيث تسعى إدارة هذا الأخير للسيطرة على أوكرانيا قصد حماية المصالح الحيوية الروسية، كما تسعى لإثبات نفسها بوصفها لاعبا جيوسياسيا وجيواستراتيجيا في منطقة لطالما اعتبرت ضمن المصالح الحيوية لروسيا، حيث كانت تميل على مر التاريخ إلى النظر إلى أوكرانيا باعتبارها أراضي روسية بشكل جوهري من حيث الثقافة والخلفية التاريخية، في الوقت الذي يسعى الغرب بدوره لاحتواء أوكرانيا عن طريق التوسع الأوروبي-أطلسي¹.

¹. أسماء حداد ، " الحروب الهجينة : الأزمة الأوكرانية نموذجا " ، مجلة مدارات سياسية ، عدد ديسمبر 2017 ، ص.116

تعتبر أوكرانيا محورا جيوسياسيا تستمد قوتها من موقعها الحساس والاستراتيجي، حيث تمثل النقطة الفاصلة بين أوروبا و روسيا، وأن فقدان هذه الأخيرة لها يعني فقدان روسيا لمكانتها، و من جانب آخر فإن استعادة روسيا لأوكرانيا يشكل تهديدا بالغ الأهمية بالنسبة لأوروبا الوسطى بشكل خاص، وإلى الاتحاد الأوروبي بشكل عام. و من هنا تبرز المكانة الإستراتيجية لأوكرانيا ما جعلها منطقة تجاذب واستقطاب بين المحور الروسي والمحور الأورو-أطلسي¹.

ترجع الأزمة الأوكرانية إلى بداية الانفصال الأوكراني عن الاتحاد السوفياتي رسمياً عام 1991، فقد ظلت أوكرانيا منذ ذلك الوقت منقسمة سياسيا وثقافيا واقتصاديا، بين الشرق الذي يتكلم سكانه الروسية ويرون في روسيا بلدهم الأم ويجب توثيق العلاقات معها، وبين غرب يتكلم اللغة الأوكرانية ويدعو إلى الاندماج مع الكتلة الأوروبية. وفي الوقت الذي يبدو فيه الصراع انقساما داخليا متعلقا بهوية الدولة ومستقبلها، فإنه يأخذ نتيجة لموقع أوكرانيا الجيوبولتيكي المهم، أبعادا دولية مرتبطة بمصالح ذات طبيعة جيو - استراتيجية حيث تشكل أوكرانيا عقدة جيوسياسية وأمنية بالنسبة إلى روسيا باعتبارها منطقة عازلة مهمة تفصل روسيا عن الغرب وحلف شمال الأطلسي، كما تعتبر خط الدفاع الأول بالنسبة لروسيا. ولم يكن المنظر القادم من العالم الخارجي عبر أوكرانيا هو السبب الذي جعل روسيا تتمسك بأوكرانيا، بل إدراك الروس لموقعهم الذي لا يملك منافذ بحرية في حين أوكرانيا تتحكم في منافذ روسيا على البحر الأسود ومنه إلى المتوسط عبر مضيق البوسفور، لذلك فإن روسيا جعلت في مقدمة سياستها الخارجية السيطرة على أوكرانيا، وانطلاقا مما سبق، تعتقد روسيا انه ثمة محاولات مستمرة لا تهدف إلى احتوائها فحسب، بل إلى تفكيك الاتحاد الروسي نفسه أيضا، بعد أن جرى ضم جميع دول أوروبا الشرقية والبلطيق إلى حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي أو إليهما معا، حيث انضمت أغلب دول أوروبا الشرقية للحلف ولم يعد متبقيًا من الدول العازلة بين روسيا والناتو سوى بيلاروسيا وأوكرانيا، لذلك ترى روسيا أن انضمام هاتين الدولتين إلى الناتو يعني حصارها داخل حدودها.

اندلعت سلسلة من الاحتجاجات والأحداث السياسية في أوكرانيا من أواخر نوفمبر 2004 حتى جانفي 2005، في أعقاب جولة إعادة التصويت على الانتخابات الرئاسية الأوكرانية 2004 والتي أدعي أنها شابهة الفساد بشكل واسع، وأنه تم تزويرها لصالح المرشح المدعوم من روسيا فيكتور يانكوفيتش ضد منافسه الإصلاحى فيكتور يوشينكو، هذا الأخير الذي دعا إلى مظاهرات واحتجاجات تطالب بإعادة الانتخابات، وبعد أن عمت التظاهرات والاحتجاجات البلاد وزادت الضغوطات الدولية، ألغيت نتائج الانتخابات وأمرت المحكمة العليا الأوكرانية بإعادة التصويت، الذي أظهرت نتائجه النهائية نصرا ليوشينكو، الذي حصل على ما يقارب 52 بالمائة من الأصوات، مقابل 44 بالمائة حصل عليها يانوكوفيتش. فأعلن يوشينكو فائزا رسميا وانتهت الثورة البرتقالية مع

¹. أسماء حداد ، الرهانات الروسية الطاقوية وتأثيرها على مكانتها الجيوسياسية . المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر: 2017/01/14 ، تاريخ الاطلاع: 2022/11/19 ، على الرابط : <https://democraticac.de/?p=42446>

تنصيبه رئيساً في 23 يناير 2005 في كييف، غير أن يوشينكو وبعد خمس سنوات من تولي السلطة فشل في الوفاء بالعهود التي قطعها بتوفير ملايين فرص العمل، وزيادة الرواتب وخفض الضرائب ومحاربة الفساد، حيث تفاقم عجز الميزانية واستشرى الفساد في جميع أركان الدولة، في المقابل امتنع الغرب الداعم للثورة البرتقالية عن تقديم الدعم لأوكرانيا.

وفي عام 2010 دخلت أوكرانيا مرحلة تحول جديدة من خلال الانتخابات الرئاسية التي أعادت الرئيس فيكتور يانوكوفيتش الموالي لروسيا مرة أخرى لرئاسة أوكرانيا. ومع ذلك الفوز عادت العلاقات الروسية الأوكرانية إلى التقارب السابق وعادت اللغة الروسية كلغة رسمية في أوكرانيا¹.

المطلب الثاني : أسباب الحرب الروسية على أوكرانيا

كانت بداية الأزمة في أوكرانيا في ديسمبر 2013 على شكل احتجاجات على إثر رفض يانوكوفيتش توقيع اتفاقية للتجارة الحرة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي²، وبعد رفض العرض الأوروبي قدم الرئيس بوتين لأوكرانيا عرض مساعدات بقيمة 15 مليار دولار وتسهيلات في أسعار الغاز، وهو ما تصوره بوتين كافياً للحفاظ على أوكرانيا خارج النفوذ الأوروبي، وتصوره يانوكوفيتش كافياً لوضع حد لحركة الاحتجاج³. وفي مطلع عام 2014، اندلعت احتجاجات في المدن الأوكرانية ضد الرئيس يانوكوفيتش، على غرار ثورة البرتقال التي كانت داعمة للتقارب مع الغرب، لكن قوات الأمن الأوكرانية استخدمت العنف ضد المحتجين، فسقط نحو 100 قتيل برصاص القناصة وهرب يانوكوفيتش من العاصمة كييف.

تولى زعماء المعارضة الحكم خلفاً ليانوكوفيتش، وأصدروا أوامر باعتقاله ومحاكمته بتهمة قتل المتظاهرين، لكن موسكو اعتبرت السلطة الجديدة في كييف تمرداً مسلحاً. في المقابل، وجدت السلطة الجديدة في كييف دعماً متواصلاً من أوروبا الغربية والولايات المتحدة.

ونتيجة لذلك، سعى القادة الروس إلى إعادة بسط نفوذ موسكو على أوكرانيا والاحتفاظ بالقدرة على السيطرة على توجيه الدولة الاستراتيجي بدلاً من انتظار الموقف السياسي في أوكرانيا حتى يستقر⁴، حيث اخذ الرد الروسي شكل عملية عسكرية قامت من خلالها القوات الروسية باحتلال مواقع إستراتيجية في شبه جزيرة

¹. محمود عبد العاطي، "عودة النفوذ الروسي في أوروبا الشرقية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 181، ص. 204.

². أبو رشيد أسامة، الأزمة الأوكرانية أمريكياً: إعادة بعث الحرب الباردة، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2014، ص.1.

³. بشير نافع، الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع في أوروبا من جديد، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014، ص.4.

⁴. أحمد أمين وآخرون، الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على مستقبل النسق الدولي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2022، ص.8.

القرم، وضممتها إليها عام 2014، وبعد استفتاء في القرم على تقرير المصير صوت سكان الإقليم لصالح الانضمام لروسيا. وقد مثل ذلك السلوك الروسي نقطة تحول هامة في مسار الأزمة الأوكرانية¹.

أعلنت الحكومة الأوكرانية رفضها انضمام إقليم القرم لروسيا دون موافقة السلطة المركزية، واعتبرت ذلك مخالفة صريحة للقانون الدولي الذي يشترط موافقة السلطة المركزية على إجراء الاستفتاء وأيضاً اعتبرت ضم روسيا للقرم إعلاناً للحرب. ورداً على ذلك، تسارعت معدلات التعاون العسكري والأمني بين الولايات المتحدة وأوكرانيا، حيث حصلت أوكرانيا على أكثر من 5 مليارات دولار من الولايات المتحدة الأمريكية شملت أسلحة ومعدات عسكرية، كما تلقت أوكرانيا حزمة من المساعدات من حلف الناتو لتعزيز الإستراتيجية الدفاعية والأمنية لمواجهة التهديدات الروسية². وبذلك أصبحت أوكرانيا المدعومة من طرف الغرب في حالة عداء مع روسيا.

أعلنت الأقاليم الشرقية في أوكرانيا عدم اعترافها بالحكومة المركزية في كييف، ومن تلك الأقاليم دونباس ومنطقتي دونيتسك ولوهانسك، مما أدى إلى نشوب حرب في المنطقة بين الحكومة الأوكرانية والانفصاليين المواليين والمدعومين من روسيا. وبالرغم من محاولة احتواء الأزمة قبل تفاقمها والوصول إلى المواجهة المسلحة ظهرت اتفاقية مينسك في سبتمبر 2014 التي جرت في بيلاروسيا وجمعت بين ممثلين عن حكومتي روسيا وأوكرانيا، وعن القوات الانفصالية في دونيتسك ولوغانسك، وعن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بهدف إنهاء الحرب وإيجاد حل سياسي للنزاع في شرق أوكرانيا، غير أن الاتفاقية فشلت في وقف إطلاق النار، الأمر الذي أدى إلى توقيع اتفاقية مينسك الثاني 2015، والتي أوصت بقيام نظام لا مركزي في دونيتسك ولوغانسك، وهو ما رفضته في الواقع الحكومة المركزية في كييف، وبذلك واصل طرفي الأزمة في المواجهة العسكرية المسلحة.

في 21 فيفري 2022، اعترفت روسيا بجمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية وهما دولتان نصبتا ذاتياً ويسيطر عليهما الانفصاليون المؤيدون لروسيا في دونباس. في اليوم التالي، أذن مجلس الاتحاد الروسي بالإجماع باستخدام القوة العسكرية ودخل الجنود الروس كلا المنطقتين، وفي 24 فيفري أعلن بوتين عن عملية عسكرية خاصة في أوكرانيا والتي ما تزال مستمرة، حيث تشير تصريحات المسؤولين الروس وسير العمليات على الأرض إلى أن هناك عدة أهداف تسعى إليها موسكو عبر عملياتها العسكرية يمكن إنجازها فيما يلي³:

¹. مايكل كوفمان وآخرون، عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، 2014، ص. 20.

² عصام عبد الشافي، الحرب الروسية - الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، تاريخ النشر: 2022/5/03، تاريخ الاطلاع: 2023/02/11، على الرابط: <https://studies.aljazeera.net/>

³. نورهان الشيخ، تداعيات التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، تاريخ النشر: 2022/03/02، تاريخ الاطلاع: 2023/02/11، على الرابط: <https://futureuae.com/>

1. تدمير البنية العسكرية الأوكرانية وتحبيدها حيث تعتبرها روسيا بنية هجومية تم تطويرها من جانب الغرب لتهديد موسكو.

2. دعم جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك التي يقطنها أغلبية من الروس الذين يرتبطون عضويا مع روسيا، وتعتبرهما الأخيرة امتدادا أثنيا وبشريا وثقافيا لها. وذلك من خلال توفير مظلة لتقدم قوات الجمهوريتين لاستعادة ما تعتبره أراضي تابعة لها إداريا.

3. تحييد علاقة أوكرانيا بحلف الناتو وفك الارتباط بين أوكرانيا والغرب.

4. السيطرة على البنية النووية الأوكرانية.

في المقابل دخلت القوى الغربية الرئيسة الحرب بصورة غير مباشرة، حيث عمل الغرب على إضعاف القوة العسكرية الروسية وتكبيد الروس خسائر عسكرية واقتصادية كبيرة، واستنزاف الجيش الروسي والقيادة الروسية من خلال العقوبات الاقتصادية والدعم العسكري غير المحدود لأوكرانيا. ولكن في نفس الوقت دون تحقيق انتصار لأوكرانيا، وهذا بدوره يعزز وجهة النظر التي ترى أن قوى الغرب لا تُعنى كثيرا بمجموع الخسائر والدمار الهائل الذي يحدث في دولة حليفة كأوكرانيا، في سبيل إيقاع أكبر ضرر بالقوات الروسية.

المبحث الثاني

العقوبات الاقتصادية .. إخضاع روسيا أم معاقبة الأوروبيين

لم تقتصر المواجهة الروسية-الغربية في أوكرانيا على ساحة الحرب العسكرية بل اتسعت ومنذ بداية الأزمة إلى المجال المالي-الاقتصادي، فكانت الاستجابة الاقتصادية للغرب على الحرب الروسية هائلة لتقويض قدرة روسيا على تمويل الحرب، حيث فرضت الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبدون قرار أممي سلسلة من العقوبات على روسيا، شملت الدولة وقطاع الأعمال و المسؤولين، ودفعت إلى خروج كبريات الشركات الغربية من السوق الروسية سواء تلك العاملة في قطاع الخدمات، أو الصناعات الإلكترونية، كما لم يسلم قطاع الطاقة الروسي الذي يمثل شريان اقتصاد الدولة من تلك العقوبات ما فاجأ الكرملين الذي راهن على إحجام الاتحاد الأوروبي عن فرضها جراء اعتماد كثير من دوله على واردات النفط والغاز من روسيا، وجاءت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفائها على روسيا على النحو التالي¹:

1. فرضت الولايات المتحدة وحلفاءها عقوبات على أحد أكبر البنوك الروسية والذي يلعب دورا في تمويل مشروعات البنية التحتية الروسية وأنشطة وزارة الدفاع، وذلك ردا على اعتراف موسكو رسميا بجمهورية دونيتسك ولوغانسك الانفصاليين في شرق أوكرانيا و تحريك معدات وقوات عسكرية في أراضيها.

¹. احمد جلال محمود عبده ، "السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو"، مجلة السياسة والاقتصاد ، مجلد 17، عدد 16 ، أكتوبر 2022، ص. 418.

2. وقف حركة الطيران بين روسيا ومعظم الدول الغربية، إضافة إلى منع دخول الطائرات الخاصة المسجلة في دولة ثالثة في حال تم استئجارها من قبل الروس، كما قام الغرب بحظر بيع الطائرات ومعدات شركات الطيران الروسية.

3. حرمان موسكو من الحصول على تمويل من مؤسسات التمويل الأمريكية والأوروبية، حيث صممت العقوبات الجديدة بهدف الإضرار بالقطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الروسي، خاصة قطاع التكنولوجيا والقطاع العسكري وقطاع الصناعات الفضائية.

4. شملت العقوبات الأمريكية خط نقل الغاز بين روسيا وألمانيا عبر بحر البلطيق، المعروف بـ "نورد ستريم 2" وذلك بعد إعلان ألمانيا تعليق العمل به.

5. منع تداول الديون السيادية الروسية في الأسواق الغربية، إضافة إلى فرض عقوبات على الأثرياء الروس المقربين من الكرملين وعلى أفراد عائلاتهم.

6. استهدفت العقوبات الغربية عددا من الأشخاص البارزين في روسيا على رأسهم الرئيس الروسي ووزير خارجيته، سيرجي لافروف، كما تمت مصادرة أصول أشهر "الأوليغارشيين" في روسيا.

7. عزل البنوك والمصارف الروسية عن نظام SWIFT للتعاملات المصرفية والتحويلات المالية الدولية.

8. الحد من قدرة البنك المركزي الروسي على الوصول إلى احتياطياته من العملات الأجنبية، والمقدرة بـ 630 مليار دولار، بالإضافة إلى فرض عقوبات على صندوق الثروة السيادي الروسي وعلى إحدى الشركات التابعة له.

يراهن الغرب على أن الخسائر المتزايدة في ساحة الحرب والعقوبات المالية والاقتصادية ستضعف نظام بوتين، وتقوض قدرات روسيا على مواصلة الحرب في المدى المتوسط. وهنا يوضح ريتشارد نيفيو المعروف باسم مهندس عقوبات واشنطن على إيران أن (فرض عقوبات على جميع صادرات روسيا من النفط والغاز الطبيعي من شأنه أن يوجه ضربة خطيرة إلى الاقتصاد الروسي، لكن القيام بذلك سيؤدي أيضاً إلى تفاقم أزمة الطاقة المتنامية، نظرا إلى الاعتماد الأوروبي والعالمي على تدفقات الطاقة الروسية)¹، كما تفرض القوى الغربية ضغوطا مستمرة لمنع الصين من توفير دعم ملموس لروسيا اقتصاديا وتقنيا وعسكريا وتسعى إلى إغلاق أبواب دول الصف الثاني ودول العالم الثالث أمام روسيا.

لم تمض هذه الإجراءات العقابية بلا خسائر بالنسبة لروسيا، فقد أنفق البنك المركزي الروسي 200 مليار لتثبيت سعر الروبل الذي خسر أكثر من 30 بالمائة من قيمته منذ بداية الغزو، حيث تراجع أمام الدولار بنحو 10 بالمائة، بينما تراجعت المخرجات الصناعية العام الماضي والاستثمارات الثابتة انخفضت بنحو 7 في المئة، كما أدى إخراج القطاع المصرفي الروسي من نظام سويفت ضررا بالغاً على الميزانيات العمومية للبنوك الروسية.

¹ Richard Nephew, **The Sanctions War Is Just Beginning**, *Foreign Affairs*, March 31, 2022, accessed April 20, 2022, <https://fam.ag/3MfEyT5>

ردّت روسيا على الحرب المالية-الاقتصادية بعدة طرق، منها قرار موسكو عدم قبول مستحقاتها من الغاز المصدر إلى أوروبا إلا بالروبل (العملة الروسية) ما أدى إلى انتعاشة كبيرة للروبل بعد هذا القرار، إذ تجاوزت قيمته ما كانت عليه قبل بدء الحرب على أوكرانيا، كما عملت الإجراءات التي اتخذها الرئيس الروسي في مواجهة العقوبات الغربية إلى إفشال مفعول هذه العقوبات، وتحويلها إلى سلاح ضد الغرب وبشكل خاص ضد أوروبا، إذ قامت روسيا بتخفيض إمدادات الغاز الروسي للدول الأوروبية التي يعتمد عدد منها، بما في ذلك ألمانيا، بصورة كبيرة على الغاز الروسي، حيث تحصل أوروبا على 40 بالمائة من إمدادات الغاز من روسيا، ومن الطبيعي أن تتأثر كافة القطاعات كقطاعات الإنتاج التي تستخدم مستلزمات تشغيل من روسيا، مثل صناعة الطائرات والصناعات الخشبية، وصناعة الكهرباء، وكل الصناعات التي تستخدم النفط والغاز الروسيين والفحم الروسي والنحاس والألمونيوم، وخصوصاً في دول مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا، وغيرها من الدول التي لن تستطيع تدبير بدائل سريعة عن الواردات الروسية، كما فرضت روسيا قيوداً أخرى على صادراتها من المعادن النادرة، والأسمدة، والحبوب.

كل هذه العوامل جعلت الآثار للحرب الروسية على أوروبا شديدة جداً، خاصة بعد تعرض أوروبا لخسائر كبيرة في الإنتاج وتراجع اقتصادي نتيجة جائحة كورونا، حيث عوقت العقوبات الاقتصادية خطوط التعافي الأوروبية وأوقعت أوروبا في أزمة جديدة لا تقل فداحة عن أزمة كورونا¹. كما عمّقت الفجوة بين العرض والطلب في اقتصادات الدول الأوروبية بسبب ارتفاع أسعار الطاقة، في الوقت الذي لا يستطيع البنك المركزي الأوروبي التوفيق بين مكافحة التضخم ودعم النشاط الاقتصادي، حيث أثرت العقوبات أيضاً على القطاع المالي والاستثمارات المالية الروسية في دول الاتحاد الأوروبي والاستثمارات الأوروبية في الاقتصاد الروسي، والتي شملها الحظر والمقاطعة، مما أدى إلى انهيار أسعار تلك الأصول المالية سواء بالنسبة إلى روسيا، أو الشركات والمؤسسات المالية الأوروبية المالكة لتلك الاستثمارات. لذلك فإن القدرة على مشاركة أعباء العقوبات تمثل عاملاً رئيسياً في قدرة الدول الأوروبية على الاستمرار في نظام العقوبات على المدى الطويل. والتحدي الآخر لنظام العقوبات الجديد ألا يتلقى الدعم سوى من عدد قليل من البلدان حول العالم.

المبحث الثالث

أهمية روسيا وأوكرانيا في الأسواق العالمية للغذاء والطاقة

¹ باسمه عطوي، خسائر أوروبا جرّاء الحرب الروسية - الأوكرانية، تاريخ الاطلاع: 2022/11/19، على الرابط:

تحتل كل من روسيا وأوكرانيا مكانة اقتصادية كبيرة على مستوى العالم، وذلك راجع لأهمية الصادرات الروسية وعلاقتها التجارية مع مختلف الدول خاصة في مجال الطاقة، وأهمية الصادرات الأوكرانية خاصة فيما يتعلق بالمواد الأساسية، هذا ما يجعل الاقتصاد العالمي يواجه العديد من التحديات في مجال تأمين الطاقة وتأمين الغذاء .

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية لروسيا

تعد الجغرافيا الشاسعة في روسيا عاملا محددًا مهماً لنشاطها الاقتصادي، حيث تحتوي روسيا على أكثر من 30 في المائة من موارد العالم الطبيعية، ويقدر البنك الدولي القيمة الإجمالية للموارد الطبيعية في روسيا بـ 75 تريليون دولار أمريكي، وهي ثالث أكبر منتجي النفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، إذ بلغ الاحتياطي النفطي المؤكد في روسيا نحو 80 مليار برميل عام 2014

بما يمثل 5.3 بالمائة من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي، بينما قدرت النشرة الإحصائية للأوبك لعام 2016 الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في روسيا بنحو 49.5 تريليون متر مكعب بما يمثل 24.3 بالمائة من إجمالي الاحتياطي العالمي، بلغ إنتاجها 10.1 مليون برميل يوميا سنة 2015 طن نفط سنويا يتم تصدير حوالي 5 مليون برميل يوميا، في حين بلغت الصادرات الروسية من الغاز الطبيعي حوالي 196 مليار متر مكعب خلال العام ذاته، وهي بذلك تمثل عملاق الطاقة الأكبر في العالم، الأمر الذي مكّنها من التحكم بجزء كبير من أسواق الطاقة في العالم، وفي مقدمتها السوق الأوروبي الذي يتم تصدير حوالي 40 بالمائة من واردات الغاز الطبيعي الأوروبي. وفي هذا الصدد حصلت دول الاتحاد الأوروبي على 24.8 في المائة من نفطها و 39.2 في المائة من وارداتها من الغاز من روسيا ، إذ بلغت قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من الطاقة الروسية 108 مليار دولار في عام 2021، بعدما كانت قيمتها 173 مليار دولار في عام 2012¹.

علي الرغم من أن روسيا ليست عضوا في الأوبك إلا أنها بدأت في التعاون معها منذ عام 2017 في إطار اتفاق أوبك زائد، من أجل تقييد إنتاج النفط للحفاظ على مدخولات الدول المنتجة للنفط، وبذلك توفر روسيا من خلال قطاع الطاقة عوائد تكفي لتعزيز نموها الاقتصادي وتضمن به أيضا استقلالية قرارها الخارجي وقدرته على التأثير وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولي والإقليمي.

في إطار ما سبق، اتبعت موسكو إستراتيجية متعددة الأبعاد لزيادة القدرة التنافسية لصادراتها في الأسواق العالمية وإحكام سيطرتها على شبكات النقل والتوزيع للنفط والغاز كما يلي²:

¹ Charlotte Edmond, How much Energy does the EU Import from Russia? World Economic Forum, 17/3/2022, accessed on 20/12/2022, at: <https://bit.ly/3NlQT9o>

² بسمه ماجد حمزة، "إستراتيجيات روسيا لتوظيف الغاز الطبيعي للتأهل إلى منزلة القوة العظمى"، آفاق سياسية، العدد 6 جوان 2014، ص.32.

• التغلغل في قطاع الطاقة في بعض دول أوروبا من صفقات عقود الشركات الروسية لزيادة النشاط الروسي، هنا كمثال الخطوات التي اتخذتها شركة غاز بروم من أجل شراء شركة سنترىكا البريطانية، والتي توفر الغاز الطبيعي لملايين المستهلكين والمؤسسات في لندن، كذلك شراء 7 بالمائة من رأس مال شركة جالب أذربيجا البرتغالية والتي تورد مليارات المترات من الغاز الجزائري إلى أوروبا.

• إنشاء مشاريع روسية مشتركة مع أوروبا في مجال الطاقة، كإنشاء مستودع ضخ للغاز الطبيعي في بلجيكا والذي تصل حصه روسيا فيه لأكثر من 70 بالمائة، ومشروع أنبوب نفط بروجاس _ ألكسندر بوليس، وتمتلك روسيا فيه ما يزيد عن 50 بالمائة، كذلك مشروع أنابيب الطاقة الإيطالي والذي يسير من روسيا إلى جنوبي أوروبا عن طريق البحر الأسود ومشروع يختص بنقل الغاز من موسكو عبر تركيا.

• التحكم والسيطرة على شبكات نقل الغاز والنفط في دول آسيا الوسطى والتي تمثل لأوروبا مصدر هام وبديل للطاقة الروسية مستقبلا، وهذا ما يقلق روسيا لذلك حاولت إحكام الخناق على دول الاتحاد الأوروبي لتبقى هي المصدر الأول والأساسي لمصادر الطاقة، فنجد هناك مجموعة من الاتفاقيات التي عقدها روسيا مع دول مثل كازاخستان وتركمانستان للتعاون بشأن استخراج مصادر الطاقة وتصديرها.

تعد روسيا من بين أكبر اقتصادات التصدير في العالم لامتلاكها أكثر من 30 بالمائة من الموارد الطبيعية في العالم، لذا تشارك بنسبة كبيرة في التجارة الدولية تصل إلى 789.4 مليار دولار خلال 2021، أي زيادة نسبتها 37.9 بالمائة عن العام 2020، حيث بلغت صادرات السلع من روسيا 493.3 مليار دولار بواقع زيادة سنوية 45.7 بالمائة مقابل وصول وارداتها إلى 296.1 مليار دولار بواقع زيادة سنوية 26.5 بالمائة¹. كما صدرت روسيا ما نسبته 20 بالمائة من صادرات القمح في العالم عام 2020، كذلك تعتبر روسيا أيضا أحد الموردين الرئيسيين للأسمدة، مثل اليوريا والبوتاس اللذين يستخدمان عالميا في تحسين غلة المحاصيل. ويمثل الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأهم لروسيا، ففي عام 2012 اشترى الاتحاد الأوروبي 52 بالمائة من جميع صادرات روسيا، بينما كان يمثل ما نسبته 42 بالمائة من وارداتها². لذا يلعب قطاع التصدير دورا مهما في اقتصاد روسيا، ودورا مهما في اقتصاد الدول المعتمدة عليها في توفير السلع الأولية وسد احتياجات سكانها.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لأوكرانيا

تعد أوكرانيا دولة ذات إمكانيات اقتصادية كبيرة، حيث تعتبر من أبرز مصدري المنتجات الأولية التي لا غنى عنها للغذاء والصناعة إلى كل أنحاء العالم، ففي عام 2021 بلغ حجم التجارة الدولية إلى 102.9 مليار دولار

¹. شيماء بشرى يوسف زهران، الأزمة الروسية الأوكرانية: اقتصاد على المحك، تاريخ النشر: 08 أوت 2022، تاريخ الاطلاع:

<http://www.acrseg.org/43012>، على الرابط: 2022/11/20

² Federal Service of State Statistics, Retail in Russia 2013, website, 18/02/2015, accessed on 20/01/2023, at: <http://www.gks.ru/bgd/regl/b13>

من السلع المتبادلة مع البلدان في جميع أنحاء العالم، و بلغت صادراتها نحو 68.24 مليار دولار ، في المقابل ارتفعت الواردات في أوكرانيا إلى 77.10 مليار دولار أمريكي، و تتمثل صادرات أوكرانيا في الحبوب مثل الشعير والقمح والذرة، بالإضافة إلى الصلب، الفحم، والوقود، المنتجات البترولية الكيماويات، الآلات ومعدات النقل، لذا يلعب قطاع التصدير الأوكراني دورا مهما في اقتصاد أوكرانيا والدول المعتمدة عليها في توفير السلع الأولية والغذائية و على وجه التحديد الحبوب ¹.

تمتلك أوكرانيا قدرات زراعية كبرى تمثل أهمية على المستوى العالمي في عدد من المنتجات جعلت منها من واحدة من أهم سلال الغذاء في العالم ، حيث يوجد بها أكبر مساحة من الأراضي الصالحة للزراعة في أوروبا بمساحة تعادل 40 مليون هكتار ، وثالث أكبر مساحة من الأرض السوداء بالعالم والتي تبلغ 25 بالمائة من حجم هذه التربة في العالم، وتمثل منتجات القطاع الزراعي نحو 45 بالمائة من إجمالي الصادرات الأوكرانية قبل الحرب الروسية 2022. حيث بلغ إنتاج الحبوب إجمالا نحو 50 مليون طن، من بينها 28 مليون طن من القمح وصادرات بلغت نحو 18.1 مليون طن جعلتها تحتل المركز السادس عالميا في صادرات القمح والرابع في صادرات الذرة، بينما احتلت المرتبة الثالثة من حيث كمية الإنتاج والمركز الثاني عالميا في إنتاج الشعير والرابع في صادراته. كما تحتل المركز الأول عالميا في صادرات زيت دوار الشمس حيث تنتج في العادة 42 بالمائة من الإنتاج العالمي من زيت بذور عباد الشمس و 16 بالمائة من إنتاج العالم من الذرة و 9 بالمائة من إنتاج القمح ². تكفي الإشارة هنا إلى أن الصادرات الأوكرانية في مستوياتها الطبيعية تكفي لإطعام ما يزيد عن 600 مليون شخص حول العالم، وتعتمد دول إفريقية وشرق أوسطية على أوكرانيا في صادرات الحبوب، ما أدى لارتفاع مخاطر الأمن الغذائي وهدد ملايين الأشخاص حول العالم.

وبالتوازي مع هذه الأرقام عن الثروات الزراعية، تأتي أرقام أخرى كاشفة عن مكانة أوكرانيا الاقتصادية، حيث تملك مجموعة واسعة من الموارد الطبيعية، منها أنها الخامسة عالميا في صادرات التيتانيوم، والثانية عالميا في إنتاج الصلب، تمتلك أوكرانيا سابع أكبر احتياطي في العالم وثاني أكبر احتياطي للفحم في أوروبا بحوالي 34 مليار طن. كما تعد من أكبر عشرة منتجين لخام المنغنيز في العالم والضروري لصناعة الصلب والفولاذ بمعدل 2.3 مليار طن أو 12 بالمائة من احتياطيات العالم. تمتلك الدولة أيضا أكبر مخزون لليورانيوم في أوروبا وتمثل 1.8 بالمائة من مخزون العالم من اليورانيوم.

¹ . شيماء بشرى يوسف زهران، مرجع سابق .

² صفوان جولاق، ثروات واسعة وسلعة غذاء العالم ، تاريخ النشر 2022/02/12 ، تاريخ الاطلاع : 2023/01/20 ، على الربط :

من خلال ما سبق يظهر جليا مكانة الاقتصاد الأوكراني حيث تأتي أهمية أوكرانيا الاقتصادية، ليس فقط لروسيا الاتحادية أو للقارة الأوروبية ولكن للعالم المعاصر ، وذلك من حيث حجم صادراتها من السلع الأساسية وإمكاناتها الطبيعية والصناعية.

المبحث الرابع

تداعيات الأزمة الروسية - الأوكرانية علي الاقتصاد العالمي

تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في تداعيات اقتصادية كبيرة مست كل الدول في الوقت الذي كان العالم في طريقه للخروج من جائحة كورونا التي كان لها أشد الأثر على البلدان النامية. وتمثلت أبرز تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية في تقلبات كبيرة للأسعار العالمية للسلع الأساسية لاسيما أسعار الطاقة كالنفط الخام، والغاز الطبيعي، كما تمثل أحد أشد هذه الآثار في أزمة أسعار الغذاء وخاصة القمح، مما يزيد من احتمالية حدوث أزمة غذاء عالمية .

المطلب الأول: ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية : الغذاء والطاقة

نتج عن الحرب الروسية الأوكرانية موجة تضخم عالمي هي الأكبر منذ سنوات طويلة، انعكس ذلك بصورة رئيسية على أسعار السلع الأساسية كالمواد الغذائية والطاقة والتي ارتفعت في المجمل خلال عام 2021، بـ 38 بالمائة عن عام 2019 ، من خلال زيادة في أسعار السلع الغذائية بـ 30 بالمائة، والطاقة بـ 41 بالمائة، والمواد الخام الصناعية، بـ 42.7 بالمائة¹، وذلك بحكم الدور المحوري الذي تلعبه روسيا وأوكرانيا في تزويد الاقتصاد العالمي بهاته المواد.

أولا: الغذاء

تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في هبوط عرض المواد الغذائية على الصعيد العالمي نظراً لاضطراب الصادرات الأوكرانية وبالأخص من الحبوب، في حين التأثير على الصادرات الروسية بمختلف أنواعها تم من بوابة العقوبات ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض هائل في صادرات المواد الغذائية، وزيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة تصل إلى 30 بالمائة ، مما يهدد الأمن الغذائي للناس في بلدان أفريقيا والشرق الأوسط. حيث سجلت أسعار القمح على المستوى العالمي ارتفاعا خلال أبريل 2022 لتعكس إلى حد كبير حالة الغموض التي تكتنف الإمداد العالمي وسط اضطرابات التصدير المحتملة من أوكرانيا والاتحاد الروسي، وطبقا لتقرير سوق الحبوب العالمي الصادر عن مجلس الحبوب الدولي في 21 أبريل 2022 فقد ارتفع مؤشر أسعار الحبوب بنسبة زيادة

¹. حسين سليمان، التعقيدات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية والعقوبات على روسيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مارس 2022.

بلغت 33.2 بالمائة ، حيث ارتفع مؤشر أسعار القمح بنسبة زيادة سنوية بلغت 62 بالمائة بينما سجلت أسعار الذرة ارتفاعاً سنوياً بنسبة 32 بالمائة، كما ارتفعت أسعار الشعير بنسبة زيادة سنوية بلغت 61.6 بالمائة¹.

أدت الحرب إلى قطع الإمدادات من موانئ أوكرانيا التي كانت تصدر في السابق كميات هائلة من زيت عباد الشمس وكذلك الحبوب مثل الذرة والقمح عبر موانئ البحر الأسود، حيث كان من المتوقع أن تصدر أوكرانيا ما يصل إلى 20 مليون طن من القمح خلال الموسم المنتهي في جوان 2022، بما يعادل حوالي 10 بالمائة من صادرات القمح العالمية. غير أن الحرب الروسية- الأوكرانية ستؤدي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي الأوكراني في الموسم القادم بنسبة تتراوح من 25 بالمائة إلى 50 بالمائة ، كما واجهت الصادرات الروسية من السلع الغذائية عن طريق البحر اضطرابات شديدة، حيث ارتفعت تكاليف الشحن البحري. وارتفعت أسعار استئجار سفن الحاويات إلى مستويات قياسية غير مسبوقة، في حين أعلنت العديد من الخطوط الملاحية إلغاء الحجوزات الروسية خاصة في ظل صعوبات الحصول على التأمين.

كما أدى نقص الإمدادات الناجم عن الصراع الأوكراني الروسي إلى ارتفاع أسعار الأسمدة إلى مستويات قياسية. حيث تصدر روسيا وبيلاروسيا نحو خمس الأسمدة في العالم معاً. وقد ارتفعت أسعار الأسمدة بنسبة 220 بالمائة بين أبريل 2020 ومارس 2022²، ما أدى إلى ارتفاع التكاليف على المزارعين في جميع أنحاء العالم الأمر الذي انعكس بالسلب على أسعار الغذاء العالمية .

أثرت الاضطرابات التي عصفت بسلاسل التوريد بسبب الحرب سلباً على الاقتصاد العالمي ولعبت دوراً رئيسياً في حدوث ركود تضخمي مصحوب بمزيج من الأسعار المرتفعة والنمو المنخفض، حيث شهدت أوروبا والولايات المتحدة ارتفاعاً في معدلات التضخم والذي وصل إلى مستويات خطيرة لم تحدث منذ سنوات، وذلك بسبب نقص المواد الخام وارتفاع أسعار الطاقة. وقد أثار هذا الارتفاع فزع المستثمرين على مستوى العالم ما أدى إلى اضطراب البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة، حيث نفذ أكثر من 33 بنكاً مركزياً زيادات متسارعة على أسعار الفائدة بهدف كبح جماح التضخم، والتي تعني أن الطلب على القروض سيصبح أقل، وبالتالي ضخ السيولة النقدية لغرض الاستهلاك أو الاستثمار ستتضاءل، وبالتالي فرص عمل أقل وظهور مؤشرات أكبر على التباطؤ الاقتصادي. لذلك فإن تبعات قرارات غالبية البنوك المركزية رفع أسعار الفائدة أثرت سلباً في اقتصاداتها وتوقعات النمو. كذلك أثرت سلباً في الأسواق الناشئة التي يكون فيها الاستيراد أكبر من التصدير.

ثانياً : الطاقة

¹. صباح نعوش ، الحرب الأوكرانية : انكشاف الأمن الغذائي العربي ، تاريخ النشر: 2022/04/21 ، تاريخ الاطلاع : 2022/11/23 ، على الرابط : <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5355>

². على محمد الخوري وآخرون ، الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيراتها على الدول العربية ، المركز العربي للتعليم ودراسات المستقبل ، 2022 ، ص 51 .

ارتفعت أسعار النفط والغاز بشكل حاد وبلغت مستويات لم تعهدها منذ أعوام، نظرا لمكانة روسيا الكبيرة في أسواق الطاقة العالمية، إذ تعد من أكبر المنتجين والمصدّرين للوقود الأحفوري عالميا. وهي المصدر الأساسي للغاز الذي يتم استهلاكه في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى ذلك فإن التأثير العالمي لروسيا بالنسبة للطاقة يتعلق أيضا بالنفط فهي ثاني أكبر مصدر للنفط الخام بعد السعودية، حيث تنتج خمسة ملايين برميل يوميا، كما تقوم روسيا بتصدير حوالي 85.2 مليون برميل من المنتجات النفطية المكررة مثل الديزل ووقود الطائرات. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة، كما تفاقمت أزمة الطاقة في العالم بعد أن لجأ الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ قرار إستراتيجي يقتضى بتقليص الاعتماد على الغاز الروسي والعمل على تنويع مصادر وارداتها من النفط¹، ففي مارس 2022 ارتفعت أسعار الطاقة بأربعة أضعاف مستوياتها السائدة في إبريل 2020 ، وقد بلغ متوسط سعر خام برنت 116 دولار للبرميل في أوائل مارس 2022 بزيادة قدرها 55 بالمائة مقارنة بشهر ديسمبر 2021².

أثرت الأزمة الروسية الأوكرانية والعقوبات الاقتصادية على إمدادات أوروبا من الغاز الطبيعي التي تعتمد نسبة 40 بالمائة على الصادرات الروسية، ومن المعلوم أن الغاز الطبيعي هو بديل شبه تام لمشتقات النفط الأخرى في كثير من المجالات، ومن ثم فإن اثر نقص المعروض من الغاز من شأنه أن ينسحب على سائر منتجات الوقود الأحفوري. كما أن أسعار منتجات الطاقة تربطها بأسعار المنتجات علاقة طردية نتيجة تأثيرها على تكاليف الإنتاج والنقل والتخزين الأمر الذي يتسبب في موجة من التضخم³.

سيؤدي قطع أو تقليص إمدادات الغاز الروسي إلى مضاعفة النفقات الأوروبية على الطاقة وتعميق الأزمة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى لا يمكن لأوروبا تعويض الغاز الروسي، حيث تشير التقديرات إلى أن كميات الغاز المسال الإضافي في أفضل الأحوال يمكنها فقط تعويض 15 بالمائة من واردات الغاز الروسي، وكذلك كميات الغاز الإضافية عبر خطوط الأنابيب القادمة من النرويج والجزائر يمكنها تعويض 10 بالمائة من واردات الغاز الروسي. وبناء على ذلك، فإن إجمالي ما يمكن أن يوفره شركاء وأصدقاء أوروبا من الغاز الطبيعي لن يتخطى ربع إمدادات الغاز الروسي لأوروبا، وهذا يعني أن أوروبا لن تكون قادرة على إيجاد بدائل عاجلة للغاز الروسي في حال اتجهت موسكو إلى السيناريو الأسوأ وأوقفت جميع تدفقات الغاز إلى أوروبا.

المطلب الثاني : تقويض النظام الاقتصادي الدولي

¹ Mikkel Vedby Rasmussen & Others ،” The Ukraine Crisis and the End of the Post-Cold War European Order: Options for NATO and the EU،” University of Copenhagen ،Center for Military Studies ،2014 ،p.26.

² نفس المرجع ، ص.39.

³ مدحت نافع ، التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية ، تاريخ النشر: 2022/03/07، تاريخ الاطلاع: 2022/11/23 ،

على الرابط : <https://www.shorouknews.com>

الغزو الروسي والعقوبات المرافقة له أدت إلى ظهور بوادر تغييرات مالية هائلة في الاقتصاد العالمي حيث أعاد الغرب على المدى القصير تأكيد هيمنته على النظام الاقتصادي الدولي الذي تم بناءه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ورغم أن الاقتصادات الكبرى لا زالت مرتبطة بالدولار والصين نفسها لا زالت مصالحها تكمن في الحفاظ على علاقة مستقرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هذا لا ينفي وجود تحدي طويل الأمد يواجه الغرب نتيجة الجهود المكثفة التي تقودها الصين وروسيا لبناء نظام بديل من شأنه تقويض هيمنة الغرب على النظام الاقتصادي الدولي.

من جهة أخرى، فإن العولمة الاقتصادية باتت تتآكل بشكل متسارع. حيث أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى إحداث أضرار كبيرة بسلاسل التوريد العالمية، فباتت الاقتصادات العظمى تحاول تأمين هذه السلاسل من خلال الانكفاء على نفسها وسحب المزيد منها إلى داخل الدولة¹، وتجلّى هذا خصوصا في التوجه الغربي الذي يصب نحو المزيد من تقليص التكامل الاقتصادي العالمي، لصالح تعزيز التكامل الإقليمي والتكتلات المتقاربة سياسيا، من خلال تفكيك التكامل الاقتصادي مع هذه القوى وتقليص الاعتماد عليها لتجنب التداعيات السلبية الداخلية من فرض العقوبات والقيود، وهذا ما عكسته رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تقليص اعتمادها على الصين لأغراض إستراتيجية²، وتعكسه أيضا رغبة أوروبا في تقليص الاعتماد على الطاقة الروسية عبر تنويع المصادر.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى ما يمكن اعتباره الإفلاس الفعلي لقواعد حرية التجارة الدولية بالسعي الأوروبي إلى تحديد أسعار المواد الأولية وفق ما اقترحته رئاسة المفوضية الأوروبية، وذلك بوضع سقف لسعر الغاز الروسي بهدف قطع عائدات روسيا التي يستخدمها الرئيس بوتين لتمويل الحرب. وهنا تظهر المفارقة المدهشة من الدول الغربية ذاتها التي صاغت قواعد النظام الاقتصادي الليبرالي والمنظمات الدولية التي أنشأتها، إذ حين ترى فيها أنها تتعارض مع مصالحها الآنية لا تتوانى عن انتهاكها.

الحرب الروسية الأوكرانية ما هي إلا ستارا لمعركة تدور رحاها منذ فترة طويلة من أجل إعادة تشكيل العالم اقتصاديا وسياسيا بما يتفق وموازن القوى الجديدة، وصعود الصين وآسيا بصفة عامة. حيث بدأت روسيا والصين في تنفيذ سياسة التخلي عن الدولار لصالح عملتيهما المحلية وعملات أخرى، فقد توصلت روسيا والصين إلى اتفاق لتبادل السلع بالعملية المحلية (الروبل واليوان)، وسيكون لذلك تأثيره الخطير على الدولار بصفته عملة عالمية. كما أن المملكة العربية السعودية تبحث بيع النفط إلى الصين باليوان، وبدأت روسيا في بيع النفط إلى الهند بالعملية المحلية (الروبل والروبية)، وتخطط الصين وروسيا لإنشاء بديل لنظام سويفت. هذه

¹. ادم بوسن ، نهاية العولمة ؟ اثر الحرب الروسية في أوكرانيا على الاقتصاد العالمي ، ترجمة : يسار ابو خشوم ، مركز الأبحاث ، فلسطين ، 2022.

². مدحت نافع ، مرجع سابق .

التطورات ستدفع النظام الاقتصادي العالمي إلى حالة من عدم الاستقرار، ولن يكون ذلك في صالح الدول الغربية.

على الرغم من عدم قدرة روسيا والصين خلق نظام عالمي غير قائم على أمريكا والدولار، لكن يمكنهما بمساعدة مجموعة «بريكس» التحول نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ثنائي القطب أو متعدد الأقطاب بمعنى أنه سيكون هناك روسيا والصين مع بعض دول بريكس والدول التي لا ترغب في انفراد الولايات المتحدة بالاقتصاد العالمي من جانب، وأمريكا وداعميها في الغرب من جانب آخر، حيث يعد بريكس إحدى الركائز الأساسية لتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب.

خاتمة :

في الختام فإنه يمكننا القول بان الأزمة الأوكرانية هي من أخطر الأزمات التي تواجه العالم، نظرا لثقل و وزن طرفي النزاع الذين يمثلان أهمية كبيرة للاقتصاد العالمي في مجالي الطاقة والغذاء بشكل خاص، وهو ما يهدد بمزيد من الآثار السلبية خاصة في المجال الاقتصادي والتي ستنعكس على العالم كله، ذلك أن أهم نتائج الأزمة الروسية الأوكرانية تتمثل في الانهيار التدريجي للهيمنة الغربية على النظام الاقتصادي العالمي ففي الوقت الذي يتعرض فيه الغرب للعديد من المشكلات الاقتصادية تزداد قوة التحالف الروسي الصيني وأهمية الدور الذي يؤديه هذا التحالف في الاقتصاد العالمي. ومن المحتمل أن تكون أوكرانيا هي المسرح الأول للمواجهة بين روسيا والصين من ناحية وأمريكا وأوروبا من ناحية أخرى، وهذه المواجهة ستحدد مستقبل النظام الاقتصادي العالمي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة.

على الجانب الآخر، فإن الدول النامية ستكون الأكثر تضررا من الغزو الروسي لأوكرانيا ذلك أن الدول الغربية قد تلجأ إلى رفع أسعار الفائدة بهدف مواجهة موجة التضخم التي هي مرتفعة بالأساس ما يؤثر على الاستثمارات في الأسواق الناشئة وسيدفع بالشركات متعددة الجنسيات إلى تخفيض استثماراتها في الدول النامية مما يفاقم من أزمة هذه الدول أكثر فأكثر.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : باللغة العربية

أ/الكتب :

1. احمد أمين وآخرون ، الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على مستقبل النسق الدولي ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ألمانيا ، 2022.

2. مايكل كوفمان وآخرون ، عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا ، مؤسسة RAND ، سانتا مونيكا ، كاليفورنيا ، 2014.

ب/ المقالات العلمية :

1. أسماء حداد ، الحروب الهجينة : الأزمة الأوكرانية نموذجا ، مجلة مدارات سياسية ، عدد ديسمبر 2017 .
2. احمد جلال محمود عبده ، السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو ، مجلة السياسة والاقتصاد ، مجلد 17، عدد 16 ، أكتوبر 2022
3. بسمة ماجد حمزة، إستراتيجيات روسيا لتوظيف الغاز الطبيعي للتأهل إلى منزلة القوة العظمى، آفاق سياسية، العدد 6 ، يونيو 2014.
4. محمود عبد العاطي ، عودة النفوذ الروسي في أوروبا الشرقية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 181.

ج/ الدراسات الفقهية :

1. أبو رشيد أسامة، الأزمة الأوكرانية أمريكيا: إعادة بعث الحرب الباردة، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2014.
2. بشير نافع ، الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع في أوروبا من جديد ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، 2014.
3. ادم بوسن ، نهاية العوامة ؟ اثر الحرب الروسية في أوكرانيا على الاقتصاد العالمي ، ترجمة : يسار أبو خشوم ، مركز الأبحاث ، فلسطين ، 2022.
4. على محمد الخوري وآخرون ، الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيراتها على الدول العربية ، المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل ، 2022.
5. حسين سليمان ، التعقيدات الاقتصادية اللازمة الأوكرانية والعقوبات على روسيا ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مارس 2022.

د/ مواقع الانترنت:

1. أسماء حداد، الرهانات الروسية الطاقوية وتأثيرها على مكانتها الجيوسياسية. المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الاطلاع: 2022/11/19 ، على الرابط : <https://democraticac.de/?p=42446>
2. باسمة عطوي، خسائر أوروبا جرّاء الحرب الروسية – الأوكرانية ، تاريخ الاطلاع: 2022/11/19 ، على الرابط : <https://uabonline.org>
3. شيماء بشرى يوسف زهران ، الأزمة الروسية الأوكرانية : اقتصاد على المحك ، تاريخ النشر: 08 أوت 2022 ، تاريخ الاطلاع: 2022/11/20 ، على الرابط : <http://www.acrseg.org/43012>
4. صباح نعوش ، الحرب الأوكرانية : انكشاف الأمن الغذائي العربي ، تاريخ النشر: 2022/04/21 ، تاريخ الاطلاع: 2022/11/23 ، على الرابط : <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5355>
5. مدحت نافع ، التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية ، تاريخ النشر: 2022/03/07 ، تاريخ الاطلاع: 2022/11/23 ، على الرابط : <https://www.shorouknews.com>

6. عصام عبد الشافي ، الحرب الروسية – الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي ، تاريخ النشر: 2022/5/3 ، تاريخ الاطلاع: 2023/02/11 ، على الرابط : <https://studies.aljazeera.net/>
7. نورهان الشيخ، تداعيات التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، تاريخ النشر : 2022 /03/02 ، تاريخ الاطلاع : 2023/02/11 ، على الرابط : <https://futureuae.com/>
8. صفوان جولاقي، ثروات واسعة وسلعة غذاء العالم ، تاريخ النشر : 2022/02/12 ، تاريخ الاطلاع : 2023/01/20 ، على الرابط <https://www.aljazeera.net>

ثانياً: باللغة الأجنبية

- 1.Richard Nephew, The Sanctions War Is Just Beginning, *Foreign Affairs*, March 31, 2022, accessed April 20, 2022, at:<https://fam.ag/3MfEyT5>
- 2.Mikkel Vedby Rasmussen & Others ،” The Ukraine Crisis and the End of the Post-Cold War European Order: Options for NATO and the EU,” University of Copenhagen ،Center for Military Studies ،June 2014
3. Charlotte Edmond, How much Energy does the EU Import from Russia? World Economic Forum, 17/3/2022, accessed on 20/11/2022, at: <https://bit.ly/3NlQT9o>
4. Federal Service of State Statistics, Retail in Russia 2013, website,18/02/2015 ,accessed on 20/11/2022, at: <http://www.gks.ru/bgd/regl/b13> .